العاشرة ـ الـحياة: وهي صفة تصحّح[1] لـمن قامت به[2] أن يتّصف بالإدراك[3]، بمعنى أنّها شرط عقلـيّ للإدراك، يلزم من عدمها عدم الإدراك ولا يلزم من وجودها وجود الإدراك ولا عدمه، بدليل النائم مثلا[4].

---

(1) قوله: (صفة تصحّح) هذا الرسم للحياة القديمة والـحادثة، و(تصحّح) معناه بالنسبة للقديم: توجب له تعالـى أن يتّصف بالإدراك أوّلًا وأبدًا؛ لأنّ كلّ ما صحّ فـي حقّه تعالـى فهو واجب، وبالنسبة للحادث: يـجوز أن يتّصف بالإدراك، قاله بعـض، والتحقيق أنّها تـجوز فـي الـجميع، وهذا بالنظر إلـى ذات الـحياة، وأمّا وجوب الاتصاف فمن براهين خارجيّة، وإلّا لو كانت توجب لـمـا احتيج إلـى قيام براهين علـى الاتصاف بالصفات القديمة.

(2) قوله: (لـمن قامت به) هذا تـحقيق لـمذهب أهل السنّة من أنّ الصفة إنّمـا توجب حكمها لـمحالّـها، لا لإخـراج صـفة لـم تكن كذلك، فالعلم القائم بجوهر القلب الـمتّصف به حقيقة وهو القلب، ووصف الذات به مـجاز.

(3) قوله: (أن يتّصف بالإدراك) إنّمـا قـال: (أن يتّصـف بـالإدراك) ولـم يقـل: (أن يـدرك)؛ لأنّ الـذي مـن لـوازم الـحياة صحّة الإدراك لا الإدراك نفسه، وشمل قوله: (الإدراك) العلم، والسمع، والبصر، وإدراك نحو اللمس والشـمّ والـذوق علـى القول به.

فإن قلت: مقتضى التعريف أنّ الـحياة ليست شرطًا فـي غير الإدراك من صفات الـمعانـي وليس كذلك، بـل كمـا أنّها شرط فـي الإدراك هي شرط أيضا فـي القدرة والإرادة والكلام؛ لاستحالة وجودها بدونها.

أجيب: بأنّ ذكر الإدراك فـي التعريف وجعله مشروطا بالـحياة وهي شرط له لا يفيد أنّ غيره من الصـفات لـيس كـذلك؛ لأنّ الإدراك لا مفهوم له لكونه اسمًـا جامدًا لقبًا، فلا يكون فـي التعريف لأجل الاحتراز عن غيره كمـا عند الأصوليّين، سـلّمنا أنّ له مفهومًا وأنّه يذكر للاحتراز، لكن دعوى ذكره للاحتراز هنا غير مسلّمة؛ لأنّ شرطيّة الـحياة لبقيّـة الصـفات تفهـم بطريـق اللزوم، وذلك لأنّ الإدراك لازم للقدرة والإرادة والكلام، وهي ملزومة لـه، ومـا كـان شرطـا * فـي اللـزوم فهـو شرط فـي الـملزوم ضرورة، أشار له السكتانـي بزيادة إيضاح.

* لعله (فـي اللازم). (صالح مراد الهلالي).

(4) قوله: (بمعنى أنّها شرط عقلـيّ للإدراك) الخ، إن قلت: قد ثبت الإدراك بدون الـحياة فـي كثير من الـجمـادات، كحنـين الـجذع الذي كان يـخطب عنده الـمصطفى، وتأمين أسكفة الباب وحوائط البيت علـى دعائه صلّـى الله عليه وسلّم، وتسبيح الـحصاة فـي كفّه، وانقياد الشجرة له مـجيئا ورجوعا لـمحلّها وشهادتها له، وتسليم الـحجر، وذكـر الـمفسّرون فـي آيـة: {وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ} [الإسراء: 44] أنّه تسبيح بالـمقال لقوله: {وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُـونَ تَسْـبِيحَهُمْ} [الإسراء: 44] لا بلسان الـحال؛ لأنّنا لا نفقهه... =

الـحادية عشر والثانية عشر ـ السمع والبصر: قال فـي الـمقدّمات: والسمع الأزلـيّ صفة ينكشف بها كـلّ موجـود علـى ما هو به(1) انكشافًا يباين سواه(2) ضرورة(3)، والبصر مثله(4).

= أجيب: بأنّ ذلك كلّه بعد خلق الـحياة فيها وخروجها عن الـجمـاديّة، وليس ذلك من قلب الـحقائق الـمحال، إذ الـمحال هو أن تصير حقيقة حقيقة مع بقائها عين حقيقة أخرى، أمّا إذا ذهبت وخلفتها حقيقة أخرى فـي مـحلها بعد زوالـها وانعـدامها، فـلا مـحذور فيه، وإذا صحّ أنّ تـخلف الـجمـاديّةُ الـحيوانيّةَ بالـموت صحّ أن تـخلف الـحيوانيّةُ الـجمـاديّةَ بالـحياء، ولـذلك صحّ البعث، وفـي جعلهم الـحياة شرطًا عقليًّا فـي الإدراك إشكال صعب، ذكره العلّامة ابن زكري فـي شرح قوله من همزيّته:

لَا غَرَابَةَ فِـي اشْتِيَاقِ الْـجَمَـادَا * تِ لِأَحْمَدَ لَانَتِ الصَّفْوَاءُ

انظره.

(1) قوله: (صفة ينكشف بها كلّ موجود) الخ، (صفة) جنس، و(ينكشف) فصل خرج به ما عدا صفة العلم والبصـر، و(موجود) فصل ثان خرج به العلم، إذ تعلّقه يعمّ الـموجود والـمعدوم، وإخراج العلم بهذا القيد مبنيّ علـى أنّ السمع والبصر غير نـوعين مـن العلـم * إلّا بالقيد لبيان الواقع، ثمّ الـمراد بالـموجود كلّ ما له تـحقّق فـي الـخارج فقط، فـلا يتعلّقـان بالـمعدوم مـمكنًا أو مـمتنعًا، وهـذا إطلاق علـى مذهب الـمتكلّمين، وهو خلاف ما أطبق عليه الصوفية من رؤيته تعالـى وسمعه للممكن الـذي علـم أنّـه سيوجد، قـال تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ [النجم: 35] فجعل الرؤية تابعة للعلم فقط، وقال تعـالى: ﴿قَـدْ سَـمِعَ اللهُ قَـوْلَ الَّتِـي تُـجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَـى اللهِ وَاللهُ يَسْمَعُ تَـحَاوُرَكُمَـا﴾ [المجادلة: 1] فإنّ قولـها إنّمـا كان فيمـا لا يزال، وتعلّق سمعه وبصره إنّمـا هو فـي الأزل، بل رؤية الشيء قبل وجوده قد تقـع للأنبيـاء والأوليـاء، ففـي الـحديث: «مـالي أرى الفـتن خـلال بيـوتكم كمواقـع القطـر»، والـمتبادر من ذلك أنّها رؤية بصـرية، والاستدلال بآية الـمجادلة صحيح، خلاف ما فـي الطرابلسيّ. انظر يس.

* قوله: (إلّا بالقيد لبيان الواقع) لعلّه: (وإلا فالقيد)، ونعوذ بالله من سقم الأصل (صالح مراد الهلالي).

(2) قوله: (انكشافا يباين سواه) أي من الانكشاف بالعلم والبصر.

(3) قوله: (ضرورة) أي حال كون ذلك الانكشاف ذا ضرورة أي وجوب، أو ضروريًّا أي واجبًا لا يقبل الانتفاء.

(4) قوله: (والبصر مثله) أي فـي كونه لا يتعلّق إلّا بالـموجود ولا يتعلّق بالـمعدوم.

فإن قلت: إذا كان كلّ من السمع والبصر ينكشف به كلّ موجود فأحدهما يغني عن الآخر.

أجيب: بأنّ الانكشاف الـحاصل بأحدهما مغاير للانكشاف الـحاصل بالآخر، كمـا أنّ الانكشاف بهمـا مغاير للانكشاف بالعلم، كمـا فـي الشاهد؛ لأنّه سلّم للغائب، فالعلم الـحاصل بالقلب مثلا عند تغميض العين مغاير للعلم الـحاصل عند فتحها، والعلم بمكّة لـمن رآها مغاير للعلم بها لـمن لـم يرها الـحاصل له بالتواتر.. =

والإدراك علـى القول به(1) مثلهمـا اهـ.

= قال فـي شرح الـمقدّمات: هذه الإدراكات لـمّـا كانت غير متّحدة الـحقيقة سواء قلنا إنّها أنـواع العلـم أم لا فتعلّقاتهـا كـذلك غـير متّحدة، فاجتمـاع تعلّقاتها فـي متعلّق واحد ليس من تحصيل الحـاصل ولا من اجتمــاع الأمثـال، بـل كـلّ تعلّـق منهـا لـه حقيقـة مـن الانكشاف تـخصّه ليست عين حقيقة سواه. انظره.

فإن قلت: تعريف السمع والبصر بمـا ذكر يدلّ علـى اتـحادهما فـي الـخاصّة، وهي انكشـاف جميـع الـــموجودات بهـا، وحينئـذ فكـلّ واحد منهمـا داخل فـي تعريف الآخر، فيكون كلّ من التعريفين غيرَ مانع.

أجيب: بأنّ الـمقصود من التعريف تـمييزهما عن غيرهما من بقيّة صفات الـمعانـي، كالقدرة والإرادة، لا تـــميز أحـدهما عـن الآخـر، علـى أنّ الأقدمين من الـمناطقة لا يشترطون فـي التعريف الـمساواة، فيجوز عندهم التعريف بالأعمّ.

(1) قوله: (والإدراك علـى القول به) اعلم أنّ إدراكه تعالـى للمذوقات والـمشمومات والـملموسات قد اختلفوا فيه:

فأثبته قوم، قياسا علـى السمع والبصر، من غير اتّصال ولا تكيّف بكيفيّاتها.

ونفاه آخرون، وقالوا: يستحيل اتّصافه تعالـى بها؛ لِـمَـا تستلزمه من الاتّصال الذي هو من صفات الأجسـام، واكتفـى هـؤلاء بصفة العلم الشامل لكلّ معلوم، فيدخل الإدراك الـمذكور فـي عموم الـمعلومات، وهذا ضعيف.

وبعضهم توقّف، وهو الراجح كمـا فـي الكبرى. وقال فـي الكبير: إنّه أحسنها.

ولوجود هذا الـخلاف فـي الإدراك لـم يعدّه الناظم من صفات الـمعانـي.

ثمّ علـى القول به يتعلّق بكب موجود كالسمع والبصر، قال فـي إضاءة الدجنّة:

وحكم إدراك لدى من قال بهْ * حكمها فلـتُـفْرِغَـنْ فـي قَـالَـبِهْ

وهل هو صفة واحدة أو للملموسات إدراك وللمذوقات إدراك؟ قولان.

إن قلت: ما معنى تهاجم الثانـي علـى التعدّد مع أنّ الصفة القديمة لا تتعدّد بتعدّد متعلّقها كالعلم والقدرة ؟

قلت: ذاك إذا اتـحدت كيفيّة التعلّق كالانكشاف فـي العلم، وكيفيّة اللمس غير كيفية الشمّ، وكلاهما غير كيفيّة الذوق، وثمرة كلّ منهمـا غير ثمرة الآخر، وإن كان الـمولـى تعالـى منزّهًا عن سمـات الـحوادث.

ثمّ إنّ بعضهم زاد فـي الإدراك اللذّة والألـم كمـا فـي الكبرى، ويعترض: بأنّهمـا تابعان للّمس أو الذوق، ويـجاب بأنّهمـا قـد يكونان بأمر وجدانـيّ.

فسمعه تعالـى وبصـره ليس كسمعنا وبصـرنا اللّذَيْنِ لا يتعلّقان إلّا ببعض الـموجودات[1]، فسمعنا إنّـمـا يتعلّـق بالأصوات[2]، وبصرنا إنّـمـا يتعلّق بالأجسام وألوانها وكونها فـي جهة مـخصوصة علـى وجـه مـخصوص[3] مـن عدم البعد[4] والقرب جدًّا[5]، وبصـرنا إنّـمـا يتعلّق بالأجسام وألوانها[6] وكونها فـي جهة مـخصوصة[7] علـى جهـة مـخصوصة[8].

(1) قوله: (فسمعه تعالـى وبصره ليس كسمعنا) الخ، أي ويلزم من مـخالفتهمـا فـي التعلّـق الـمخالفة فـي الـحقيقة؛ لأنّ عموم التعلّق فـي سمعه وبصره واجب، بخلاف سمعنا وبصرنا، فإنّه لا يـجب لـهمـا عموم التعلّـق، والـمثلان لا يـختلفان فيمـا يـجب.

(2) قوله: (فسمعنا إنّمـا يتعلّق بالأصوات) أي التي هي بعض الـموجودات، وذلك فـي العادة، ومـن غـير العـادة قـد يتعلّـق سمعنا بغير الأصوات، كسمـاع موسى الكلام القديم الذي ليس بحرف ولا صوت، وهو مذهب الأشعريّ، واختاره الغزالـيّ وأبو القاسم الصفّار. قال الأشعريّ: كمـا تعقل رؤيته تعالـى وليس الـمرئيّ جسمًـا فليعقل سمـاع ما ليس صوتًا.

(3) قوله: (علـى وجه مخصوص) خبر لـمبتدأ مـحذوف، أي: وذلك التعلّق علـى وجه مـخصوص، أو خبر لكان مـحذوفة، أي ويكون ذلك التعلّق علـى وجه مـخصوص.

(4) قوله: (من عدم البعد) هذا بيان للوجه المخصوص.

(5) قوله: (جدًّا) يرجع لكلّ منهمـا.

(6)قوله: (إنّمـا يتعلّق بالأجسام) الخ، أي فـي العادة، وهي بعض الـموجودات، ومن غير العـادة رؤيـة الـمخلوق لـمولانا تبارك وتعالـى، وهو مذهب أهل الـحقّ كما سيأتـي، والأجسام جمع جسم، وهو ما تركّب مـن جـوهرين فـردين فـأكثر، وهـو الـمتحيّز القابل للقسمة، وقضية الشيخ م أنّ الـجوهر الفرد لا يرى، وهو كذلك، أي لا يرى بحسب العادة، وما ذكـره مـن أنّ الـمرئيّ هو الأجسام والأوان لفظ هو مذهب أهل السنّة، خلافًا للمعتزلة القائلين: الـمرئيّ الألوان فقط.

(7) قوله: (وكونها فـي جهة مـخصوصة) أي وهي جهة الأمام.

(8) قوله: (علـى جهة مـخصوصة) أي من عدم البعد جدًّا وعدم القرب جدًّا.